الأنباء
الاثنين 14 مايو 2012

# البراك يصدر بياناً حول شهادته أمام لجنة محاكمة الوزراء

مسلم البراك

أصدر النائب مسلم البراك بياناً حول قرار لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء حفظ التحقيق في قضية «التحويلات» جاء فيه:

نشرت بعض الصحف خلال اليومين الماضيين بعض الأخبار والمعلومات المغلوطة حول شهادتي التي أدليت بها تحت القسم أمام لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء، وإيضاحا للحقيقة، أود أن أبين محاولات الإساءة لي شخصيا متواصلة، وعماد تلك المحاولات الافتراء والكذب والتدليس على الجمهور، وهي محاولات لن تنجح إطلاقا.

أما في شأن قرار لجنة التحقق الخاصة بمحاكمة الوزراء حفظ التحقيق في القضية، فإنني أود أن أبين التالي:

● كان البلاغ المقدم ضد الشيخ ناصر المحمد من قبل المحامي نواف الفزيع بلاغا متسرعا غير مدعم بمستندات أو حتى معلومات، ولدينا معلومات حول ظروف ودوافع تقديم البلاغ وتفاصيل كاملة حول «الترتيبات» السابقة على تقديم البلاغ والهدف النهائي منه، وأظن أن الشعب الكويتي لا تنطلي عليه مثل هذه الحركات المكشوفة.

● حضرت أمام لجنة التحقيق وأدليت بشهادتي تحت القسم وقدمت كل ما لدي من مستندات وأدلة قاطعة تثبت وجود شبهات تلاعب في المال العام.

● بعد أن حصلت على مستندات جديدة إضافية تثبت وجود عبث في المال العام حسب رأيي، طلبت من لجنة التحقيق الاستماع مجددا إلى أقوالي، كما قدمت المستندات الجديدة إلى اللجنة.

● أوضحت أمام لجنة التحقيق أن الأموال التي تم تحويلها لا علاقة لها إطلاقا بالتبرعات أو بدفع مساهمات الكويت في المنظمات الدولية أو العربية.

● أكدت أمام لجنة التحقيق أن المبالغ التي تم تحويلها لم تكن من بند «المصروفات الخاصة» لرئيس مجلس الوزراء بل من حساب وزارة الخارجية.

● أوضحت للجنة التحقيق أن المبالغ كان يتم تسجيلها على الحساب الشخصي والخاص لرئيس مجلس الوزراء، وليس على حساب ديوان الرئيس.

● حين سألني رئيس لجنة التحقيق عن أسباب تحويل تلك المبالغ، أوضحت أن التحويلات لا علاقة لها بالمصلحة العليا للدولة وأنها حسب تقديري وحسب ما ورد في أوامر التحويل، كانت تتم للحساب الشخصي والخاص لرئيس مجلس الوزراء السابق.

● أكدت أمام لجنة التحقيق أن تحويل المبالغ من المال العام إلى الحساب الشخصي والخاص يعد جريمة استيلاء على أموال عامة.

● طلبت من لجنة التحقيق الاستماع إلى شهادة الشيخ محمد صباح السالم وزير الخارجية الأسبق، إلا أن اللجنة امتنعت عن ذلك، وفي رأيي أن شهادة الشيخ محمد الصباح كانت لازمة وضرورية وأن إغلاق القضية دون الاستماع إلى أقواله يضعف النتيجة التي انتهت إليها لجنة التحقيق، فمحمد الصباح يملك معلومات دقيقة حول التحويلات وقد استقال من منصبه بسببها، ولا أعلم لماذا امتنعت لجنة التحقيق عن الاستماع إلى شهادته؟

● كما أن اللجنة لم تستمع لأقوال وزير الخارجية بالوكالة الأسبق السيد علي الراشد الذي أقر علنا بواقعة التحويلات وبأنه تم إعادة المبالغ، في حين أن دفاع ناصر المحمد ينفي قيامه بسداد أي مبلغ.

● من خلال قراءة قرار لجنة التحقيق بحفظ القضية، يتضح أن اللجنة اعتمدت في قرارها على مسألة واحدة فقط هي أن عبارة «وتسجيل المبلغ على الحساب الشخصي والخاص» لرئيس مجلس الوزراء تعني على «حساب الديوان».. وأنا أرى أن هذا الاستنتاج الذي توصلت إليه اللجنة يخالف ما هو ثابت في المستندات التي قدمتها شخصيا للجنة التحقيق.

وفي الختام، أود أن أبين أنني شخصيا لم أكن أتوقع أن يصدر عن لجنة التحقيق في محاكمة الوزراء غير القرار الذي صدر، لذلك فأنا لست مهتما بقرار اللجنة، فالمهم بالنسبة لي هو أن الشعب الكويت سبق له أن حاكم ناصر المحمد.. وأصدر حكمه عليه وقرر إسقاطه من رئاسة مجلس الوزراء.. وحكم الشعب نافذ ومستمر ولن يعود ناصر المحمد إلى مواقع القرار حتى بعد صدور قرار لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء.

كما أن نتائج التحقيق البرلماني حول «التحويلات الخارجية» والإيداعات المليونية سوف تكون محلا لبلاغات جديدة بحق كل من يثبت تورطه في أعمال الفساد، ولن يمنعنا قرار لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء من مواصلة عملنا في لجان التحقيق البرلمانية.

### لمناقشة قانون الدائرة الواحدة ونظام التصويت بالقائمة النسبية

# «الأغلبية» تجتمع بديوان الطاحوس السبت المقبل

أكد النائب د.جمعان الحربش أن الأغلبية تقود إنجازا تشريعيا غير مسبوق بإقرار 6 قوانين مهمة خلال أقل من ثلاثة أشهر وهي قوانين تنموية تمثل جامعة جابر ومحفظة الطالب والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وقوانين إصلاحية مثل تقليص الحبس الاحتياطي ومنع الاحتكار والأهم قانون إعدام المسيء للنبي عليه الصلاة والسلام وعرضه، وقريبا بإذن الله سنقر قانون المناقصات وتنصيب القياديين وقوانين مكافحة الفساد والذمة المالية والمدينة الطبية.

وأضاف الحربش: خلال هذا الدور سيتم التصويت على تعديل قوانين القضاء والتعاقد المبكر وغير محددي الجنسية، كما نتوقع محاولات أخرى جديدة لتفجير المجلس من الداخل كلما اقتربنا من القوانين الإصلاحية الأهم والأخطر ونتوقع دعوات محمومة ومتزايدة للتحريض على الحل ومحاولات شق الأغلبية بأدوات متعددة.

وأشار إلى أن الأغلبية ستعقد اجتماعا السبت المقبل عند النائب خالد الطاحوس وسيكون مخصصا للنقاش حول الدائرة الواحدة ونظام التصويت بالقائمة النسبية بناء على طلب كتلة العمل الشعبي كما ستعرض كتلة التنمية والإصلاح رؤيتها حول التعديلات الدستورية، وليس بالضرورة أن ننتهي لموقف مشترك ولكن السماع لملاحظات ومواقف نواب الأغلبية للوصول لتصور وتفاهم مشترك.

وأشار الى أن نواب الأغلبية يبدون مسؤولة سياسية تاريخية بالتزامهم العالي بالتنسيق وسيذكر لهم التاريخ تقديمهم المصلحة العامة على المواقف والصراعات الشخصية من البعض، وذلك بما سيعود بالنفع على كافة شرائح المجتمع الكويتي والذي سيفخر بإنجازات اختياراته لغالبية نواب الأمة.

د.جمعان الحربش

# 5 نواب لتعديل قانون محاكمة الوزراء و«الجزاء» واللائحة الداخلية للمجلس

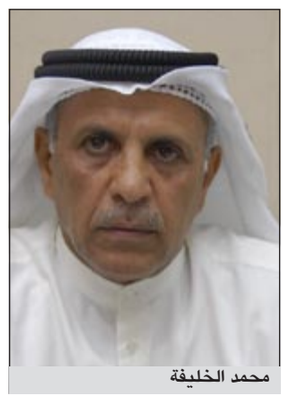
محمد الخليفة

خالد الطاحوس

قدم النواب مسلم البراك ومحمد الخليفة وعلي الدقباسي وخالد الطاحوس والصيفي مبارك الصيفي اقتراحا بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء وجاء في القانون:

**مادة أولى**

يعدل نص الفقرة الاخيرة من المادة (3) من القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء على النحو التالي:

اما اذا تبين لها عدم جدية البلاغ امرت بحفظه، ويجب ان يكون قرار الحفظ مسببا، ولا يحول قرار الحفظ دون نظر اللجنة أي بلاغات اخرى تقدم ضد الوزير ذاته حول الوقائع ذاتها.

**مادة ثانية**

يعدل نص المادة (6) من القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء على النحو التالي:

على اللجنة بعد تمام التحقيق، اذا تبين لها ان هناك جريمة من الجرائم المبينة في المادة الثانية من هذا القانون، وان الادلة كافية، ان تعد قرار الاتهام وقائمة بأدلة الثبوت بالنسبة للوزير واي فاعلين آخرين وشركاء، وان تأمر باحالة القضية الى المحكمة المنصوص عليها في المادة الثامنة.

اما اذا اسفر التحقيق عن عدم وجود جريمة او ان الوقائع المنسوبة للوزير لا صحة لها او ان الادلة عليها غير كافية، امرت بحفظ التحقيق بقرار مسبب. وفي جميع الاحوال، يجب اخطار النائب العام فورا بنتيجة التصرف، وموافاته بصورة من الاوراق والتحقيقات التي تمت. ويجب على النائب العام، في حالة صدور قرار من اللجنة بحفظ التحقيق، الطعن على هذا القرار امام دائرة الجنايات في محكمة الاستئناف خلال ثلاثين يوما من استلامه الاخطار المنصوص عليه في هذه المادة». وتفصل المحكمة منعقدة في غرفة مشورة في الطعن خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه بقرار مسبب لا يقبل الطعن فيه بأي طريق، وعلى المحكمة قبل اصدار قرارها سماع اقوال المبلغ، ولها ان تسمع من ترى لزوم سماع اقواله او تكليف اللجنة باستيفاء اي نقص في التحقيق او استكمال الاوراق، وفي حالة قبول الطعن موضوعا، تعيد المحكمة الاوراق الى اللجنة، وعلى اللجنة ان تعد قرار الاتهام وقائمة بأدلة الثبوت المشار اليها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعادة الاوراق اليها، وان تحيل القضية الى المحكمة المختصة.

**مادة ثالثة**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

كما قدم النواب انفسهم اقتراحا بقانون آخر حول اضافة مادة الى القانون رقم 16 لسنة 1960 باصدار قانون الجزاء جاء فيه:

**مادة أولى**

تضاف الى القانون رقم 16 لسنة 1960 باصدار قانون الجزاء مادة جديدة برقم 139 مكرر على النحو التالي:

مادة 139 مكرر

كل شخص تم استدعاؤه للادلاء باقواله امام لجان التحقيق التي يشكلها مجلس الامة وتخلف عن الحضور بغير عذر مقبول او حضر وامتنع عن اداء اليمين او امتنع عن الادلاء باقواله او شهد بغير الحق يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تجاوز خمسة الاف دينار او باحدى هاتين العقوبتين واذا كان موظفا عاما او في حكم الموظف العام وامتنع عن تقديم المستندات التي تطلب منه اللجنة تقديمها يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة الاف دينار او باحدى هاتين العقوبتين.

**مادة ثانية**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

كما قدموا ايضا اقتراحا بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الامة جاء فيه:

**مادة أولى**

يعدل نص الفقرة الاخيرة من المادة 147 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن لائحة مجلس الأمة على النحو التالي:

وللجنة التحقيق استدعاء كل من ترى لزوم سماع اقواله في الموضوع محل التحقيق من الموظفين العامين او من في حكمهم ومن غيرهم وللجنة ان تستمع الى اقوال رئيس مجلس الوزراء والوزراء واعضاء مجلس الامة ويجب على الموظفين العامين او من في حكمهم الذين تستدعيهم اللجنة تزويدها بنسخة من الاوراق والمستندات والبيانات والمعلومات التي تطلبها ويجب على اللجنة قبل ان تستمع الى اقوال من تستدعيه ابلاغه بموضوع التحقيق بايجاز وبسبب استدعائه ويؤدي الاشخاص الذين تستدعيهم اللجنة قبل الادلاء باقوالهم اليمين التالية اقسم بالله العظيم ان أقول الحق واذا تخلف من استدعته اللجنة عن الحضور امامها او حضر وامتنع عن اداء اليمين او الشهادة او امتنع عن الادلاء بأقواله أو شهد بغير الحق أو امتنع عن تقديم المستندات التي تطلبها اللجنة اذا كان موظفا عاما أو في حكم الموظف العام جاز للجنة ان تطلب رئيس المجلس مخاطبة وزير العدل لاتخاذ اجراءات رفع الدعوى العمومية ضده طبقا لقانوني الجزاء والاجراءات والمحاكمات الجزائية»،

**مادة ثانية**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

# «التشريعية»: تكليف المستشارين بإعداد رأي حول اقتراحات النواب لمعالجة حادثة الجويهل

بحثت اللجنة التشريعية في اجتماعها امس بعض الاقتراحات المقدمة من النواب لتعديل قانون المحكمة الدستورية كما رفعت الحصانة عن النائبين محمد الجويهل ونبيل الفضل في جنح مرئي ومسموع فيما رفضت رفع الحصانة عن النائبين مسلم البراك ود.عبدالحميد دشتي.

وقال مقرر اللجنة النائب محمد الدلال ان اللجنة تباحثت في عدد من القضايا المهمة ومن الأولويات الرئيسية ومن ابواب الاصلاح السياسي والقضائي وهي قانون المحكمة الدستورية والتعديلات المقدمة من الاعضاء فيما يتعلق بتشكيل المحكمة وصلاحياتها وحقوق كل الاطراف سواء الحكومة او المجلس او الافراد أو المواطنون بشأن ان اللجوء اليها وكل ذلك كان محل بحث اليوم أمس امام اللجنة.

وقال الدلال ان اللجنة قد باشرت مناقشة نصوص القانون المقترحة بالتعديل وعدلت بعض هذه النصوص ورأت انه من المناسب ان يستكمل باقي النقاش في اجتماع يوم الثلاثاء المقبل.

واضاف الدلال ان القانون يكفل اللجوء الى المحكمة للطعن في القوانين واللوائح والمراسيم مبينا انه سيتم الانتهاء منه يوم الثلاثاء المقبل ويرفع التقرير ويدرج على جدول اعمال الجلسة المقبلة.

واكد الدلال ان اللجنة بحثت في 5 طلبات رفع الحصانة عن النواب حيث رفعت اللجنة الحصانة عن النائبين نبيل الفضل ومحمد الجويهل فيما رفضت رفعها عن النائبين مسلم البراك وعبدالحميد دشتي.

وزاد الدلال انه ورد الى اللجنة منذ قليل الطلبات والمقترحات التي قدمت يوم الخميس الماضي في الجلسة والتي تتعلق بالاساءات والتجاوزات والمخالفات للنائب محمد الجويهل وهي طلبات تتعلق باحالته الى الطب الشرعي لبيان وجود حالة سكر من عدمها وطلب آخر بمنعه من دخول مبنى مجلس الامة.

وقال انه وفق تكليف المجلس اعداد تقرير فيما يتعلق بهذه المخالفات في ضوء نصوص الدستور وقانون اللائحة الداخلية ولأنه ورد في نهاية اليوم (أمس) لم تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار، ولانه موضوع حساس رأت اللجنة تكليف المستشارين باعداد رأي في الموضوع حتى يبحث في اجتماعها المقبل واعداد تقرير ورفعه الى المجلس.

وقال الدلال تعليقا على تصريح النائبين عبدالحميد دشتي وعادل الدمخي فيما يتعلق بقانون البدون فالموضوع وصل الى اللجنة منذ عشرة ايام واللجنة ستبحث هذا القانون قريبا وبعض النواب يطلبون الاستعجال ولابد ان يعلم الجميع ان هناك عشرات النواب حددوا الأولويات التي تنظر فيها اللجنة التشريعية ومنها تعديل قانون المحكمة الدستورية وقوانين مكافحة الفساد.

ووعد الدلال النواب والبدون بأن اللجنة خلال اسبوعين ستبحثه ثم تحيله الى اللجنة المختصة ويأخذ دوره الطبيعي.

من جانب آخر، فان مجلس الامة اوصى من خلال اللجنة المشتركة من التشريعية والمالية بضرورة البت في زيادة دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وبناء على ذلك أخذت الحكومة ممثلة في مجلس الخدمة المدنية اخذت قرارا بدعم العمالة وزيادة المرتبات في القطاع الخاص مبينا انها خطوة ايجابية لكن المشكلة ان بعض مؤسسات القطاع الخاص تسعى للالتفاف على القانون وتسعى الى تخفيض مرتبات العاملين في القطاع الخاص والبعض يعيد النظر في عقود العاملين في القطاع الخاص ويحاول ان يخل بحقوق هؤلاء مؤكدا ان هذا اخلال جسيم من بعض مؤسسات القطاع الخاص.

وطالب الدلال الحكومة في هذا الصدد بأن تأخذ الاجراءات السريعة والعاجلة للتعامل مع من يقوم بالتجاوز على خطة التنمية وقانون دعم العمالة وحقوق العاملين في القطاع الخاص، وسنتخذ اجراءات حاسمة اذا استمرت هذه الممارسات الخاطئة.

محمد الدلال

# نواب خلال مهرجان خطابي أقيم في نادي النصر: يجب الوقوف إلى جانب الشعب السوري

محمد هايف ود. محمد الهطلاني في المهرجان الخطابي

جانب من الحضور

قال النائب محمد هايف المطيري إن انتهاء بشار الأسد يجب أن يكون يقينا في نفوس الأمة، وذلك لان نهاية كل ظالم حتمية، مؤكدا ان النصر قادم من الله فلا ننتظر أميركا حتى تتحرك أو الأمم المتهالكة أو حتى دول الخليج، فساعة الصفر آتية لا محالة.

قال هايف خلال المهرجان الخطابي لنصرة الشعب السوري تحت شعار «اقتربت ساعة الصفر» والذي أقيم في نادي النصر الرياضي، وسط حضور كبير من الجالية السورية حيث تخلل المهرجان حملة تبرعات ومزاد علني دعما للجيش السوري الحر، ان نظام السوري جثم على صدور الشعب ما يقارب النصف قرن، داعيا إلى الرجوع إلى التوبة والاستغفار إن أردنا النصر، مطالبا الشعب السوري بتوحيد الكلمة فهزيمة النظام السوري ستكون من داخل الشام.

وقال: يا أهل سورية تدبروا القران فانه المنجي من المهالك، فإذا نقضت القوانين والدساتير يظل كتاب الله ساطعا بنوره وان كرة المشركون.

من جانبه، أكد النائب د.خالد شخير أن البرلمان الكويتي يدعم الجيش الحر دعما مطلقا حتى يسقط الطاغية، مضيفا ان الجيش الحر هو أملنا بعد الله لتحقيق النصر القريب. بدوره قال النائب د.محمد الهطلاني إن تباشير النصر قد بدأت تظهر، فالطاغية وجنوده يعيشون رعبا وذلا وخوفا من أهل الشام، مضيفا: لا تيأسوا وشدوا عليهم.

وذكر ان ما يحصل في سورية من قتل وانتهاك للحرمات دليل على صمود الشعب السوري، الذي يعطي دروسا للعالم بصموده وارادته، مستغربا صمت العالم وعدم تدخله العسكري في إنقاذ الأبرياء.

من ناحيته، قال النائب بدر الداهوم انه يجب علينا الوقوف مع الشعب السوري، داعيا السوريين الى أن يلتزموا بتقوى الله لأنه هو السبيل إلى النصرة على الأعداء، مستغربا تخاذل الدول العربية والإسلامية في صد الطاغية المسلح يقابله شعب أعزل.

بدوره، قال رئيس المكتب السياسي للحركة السلفية فهيد الهيلم إن جامعة الدول العربية تعيش الخذلان، فهم لا يمثلون الشعوب العربية بل يطبقون ما تمليه الأنظمة الدولية، داعيا الشعب المصري الى الضغط على المجلس العسكري لإغلاق قناة السويس لقطع الإمدادات عن النظام السوري. وطالب الهيلم الدول الخليجية بفتح باب الجهاد كما حدث في الجهاد الأفغاني، في ظل دعم إيران للنظام البعثي السوري، قائلا عليكم الدعم في سبيل دحض هذا الطاغية.

ذكر الداعية السعودي د.محمد العريفي في اتصال هاتفي خلال المهرجان الشعب السوري إلى التعاضد والترابط فيما بينهم، قائلا: إن النصر قريب فلا تحزنوا، مثنيا على دور تجمع ثوابت الأمة في نصرة الشعب السوري.

وقال قائد الجيش السوري الحر العقيد رياض الأسعد إن معنويات الجيش مرتفعة، مثنيا على دور الكويت ودعمهم ومواقفهم الكبيرة تجاه الشعب السوري، لاسيما ان الأخير متعطش للحرية.